مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات

تونس:
من حكومة النهضة إلى حكومة الرئيس إلياس الفخفاخ وانعدام الثقة بين الأطراف السياسية

تونس
من حكومة النهضة إلى حكومة الرئيس
إلياس الفخفاخ وانعدام الثقة بين الأطراف السياسية

د. محمد السبيطلي

مر على الانتخابات التشريعية أكثر من شهرين، ولم يتم بعد تشكيل الحكومة الجديدة التي يفترض أن تخلف حكومة يوسف الشاهد الحالية. وكانت التشريعيات قد جرت بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩م، ثم أعلن عن نتائجها النهائية يوم ٨ نوفمبر. انتخابات لم تعطِ تركيبة نيابية حاسمة، مع عدم وجود استعداد لتحالف ثنائي مثلما كان الأمر بين نداء تونس وحركة النهضة سنة ٢٠١٤م.

وعلى أساس نتائجها تم تكليف الحزب الفائز (حركة النهضة) بتشكيل الحكومة. إلا أنه وبعد تمديد مدّة التشكيل التي طالب بها المكلّف (الحبيب الجملي)، فشلت الحكومة في نيل ثقة البرلمان يوم الجمعة ١١ يناير ٢٠٢٠م، وهو ما دفع بالعودة للرئيس لتكليف شخصية أخرى من طرفه بحسب ما ينص عليه الفصل ٨٩ من الدستور، وهو ما تم يوم ٢٠ يناير بتعيين الوزير السابق إلياس الفخفاخ.

لقد تعثرت حكومة الحبيب الجملي لأنه في نهاية المطاف لم يستطع إقناع بقية الكتل البرلمانية والأحزاب الممثلة تحت قبة مجلس نواب الشعب بصيغة تحالف ما، سواء كان ذلك في المحاولة الأولى لحكومة حزبية تمثل الأحزاب الثورية، أو المحاولة الثانية التي تمثلت في تشكيلة من الشخصيات والكفاءات المستقلّة. لقد سقطت حكومة الجملي لأنه لا أحد – حينها –يود أن تكون المبادرة السياسية بيد حركة النهضة.

اليوم ومع مشروع حكومة الرئيس التي يتزعمها إلياس الفخفاخ اختلف السياق، واختلفت الإكراهات، ونحن أمام تبادل الأدوار بخصوص الحزام السياسي لها، فما حظوظ نجاح الفخفاخ فيما فشل فيه الجملي ومن ورائه حزب النهضة؟ وكيف سيكون التعامل بين الأحزاب التي وقفت صفاً واحداً لإسقاط حكومة النهضة؟ وما حيّز المناورة الموجود لكل منها في هذا المضمار؟

المهندس إلياس الفخفاخ

أثار تكليف إلياس الفخفاخ من قبل الرئيس لتشكيل الحكومة تساؤلات عدّة تتعلق بمدى شعبية الرجل أكثر مما تتعلق بشخصه أو بكفاءته. وإن كانت الأمور مرتبط بعضها بالآخر بصورة أو بأخرى، فكيف يمكن تقييم شخصية سياسية؟ وما المعايير المعتمدة في حال كانت هذه الشخصية قد تقدمت لبعض الاستحقاقات ولم تنل موافقة الناخب؟ وقد يكون رئيس الدولة، بتعيينه الفخفاخ، أراد تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاجتماعية التي وردت في برنامجه الانتخابي. أهداف قد يُوصف بعضها بالاستراتيجي، لكن قد يكون بعضها مرحلياً وتكتيكياً.

من الناحية الاجتماعية ينحدر إلياس الفخفاخ من تونس العاصمة، لكن أصول عائلته تعود إلى مدينة صفاقس ثاني أكبر المدن في البلاد التونسية بعد العاصمة، والمعروفة باحتضانها طبقة تجارية ورجال أعمال مهمين. لكن هذه المدينة لم تحظَ بمشاركة تتناسب مع أهميتها السكانية والاقتصادية في دواليب الدولة وخاصة مناصبها العليا التي كانت شبه حكر على تونس العاصمة ومنطقة الساحل. ومن ثم، ومع رئيس وزراء من مدينة صفاقس تفتح الأبواب من جديد أمام رجال أعمال هذه المدينة للتصالح مع الدولة. مسار كان قد بدأ مباشرة بعد الثورة.

من الناحية الأيديولوجية يوصف رئيس الوزراء الجديد «بالحداثي المتصالح مع الهوية، ونظيف اليد». مواصفات لا توجد مجتمعة في الكثير من أبناء النخبة السياسية الحداثية التونسية، وخاصة ما يتعلق بالهوية. لكن ذلك لا يمنع أن بعض المصادر الإعلامية أشارت إلى قربه من فرنسا بصفتها الدولة المؤثرة في البلاد والمنطقة المغاربية عموماً.

ومما يذكر في هذا السياق أن إلياس الفخفاخ الذي تخرج في الجامعة التونسية، حاصل أيضاً على شهادات من جامعتين فرنسيتين. كما عمل مع بعض الشركات الفرنسية (شركة طوطال). وعلى العموم يتبنى الرجل أفكار المدرسة الاجتماعية الديمقراطية. ولعل هذه المسألة بالذات قد يلتقي فيها مع "شعبوية" الرئيس.

من الناحية السياسية ينتمي إلياس الفخفاخ لحزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات". حزب تأسس سنة ١٩٩٤م. وكان من بين أبرز الأحزاب المعارضة لنظام بن علي. وكان الدكتور مصطفى بن جعفر الأمين العام وأحد أبرز المؤسسين. وينتمي الحزب من حيث الأيديولوجيا للديمقراطية الاجتماعية، وهو عضو بالمنظمة الاشتراكية العالمية (أو الدولية). وكان الفخفاخ قد انتخب رئيساً للمجلس الوطني للحزب في مؤتمره الثالث سنة ٢٠١٧م[١].

كما كان الفخفاخ قد انتخب سنة ٢٠١١م نائباً للمجلس التأسيسي، وبذلك تحمّل الوزارة في حكومتَي الجبالي والعريض، في الوقت الذي كان رئيس حزبه الدكتور مصطفى بن جعفر رئيساً للمجلس الوطني التأسيسي، وكان إلياس الفخفاخ عضواً بالمكتب التنفيذي للتكتل ومسؤولاً عن العلاقات الخارجية.

إلا أن حزب التكتل، مثله مثل حزب التجمع من أجل الجمهورية الذي كان يترأسه الدكتور المنصف المرزوقي، انهار بعد نهاية حكم الترويكا. وفي الانتخابات التشريعية لشهر أكتوبر ٢٠١٩م لم يتمكن من الوصول إلى البرلمان. كما رشح الحزب إلياس الفخفاخ للانتخابات الرئاسية ليوم ٦ أكتوبر ٢٠١٩م، ولم يحصل سوى على ٠,٣٤٪ من الأصوات.

فهل سيكون لتعيين أحد أبرز شخصيات الحزب لتشكيل الحكومة دور في إعادة إحياء الحزب من جديد؟ أم أن استقالة الفخفاخ من الحزب كافية حقيقة ليكون الرجل مستقلاً حزبياً؟ مهما يكن الأمر، فإن المسألة المطروحة الآن ليست هذه، إنما قدرة الرجل على تجميع حزام سياسي قادر على تمرير التشكيلة الحكومية ونيلها الثقة اللازمة في البرلمان.

مواقف الأحزاب والمنظمات

عبّر العديد من الأحزاب والمنظمات الوطنية عن موقفها من تكليف إلياس الفخفاخ بتشكيل الحكومة، وقد تراوحت المواقف بين الرفض التام، والقبول المشروط، مع تردد بعض التشكيلات الحزبية الممثلة في البرلمان. ومما يذكر في هذا الشأن أن الحزبين الوحيدين اللذين رشحا إلياس الفخفاخ لرئاسة الحكومة هما التيار الديمقراطي وحزب «تحيا تونس» الذي يتزعمه رئيس الوزراء المتخلّي يوسف الشاهد. إلا أن العقبة الحقيقية تتمثل في مدى موافقة "النهضة".

(١) يمكن العودة لسيرة مفصلة للفخفاخ في صحيفة الشروق التونسية بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٠م. «**السيرة الذاتية لإلياس الفخفاخ رئيس الحكومة المكلف**».

النهضة: حكومة وحدة وطنية لا تقصي قلب تونس

حركة النهضة التي تمتلك ٥٤ نائباً في البرلمان، وهي بذلك تعد أهم الأحزاب، لم ترشح الفخفاخ بين الأسماء التي اقترحتها على الرئيس، لكنها تعتبره في النهاية «صديقاً"، خصوصاً أنه عمل ضمن حكومتي الترويكا اللتين تزعمهما حمادي الجبالي ثم علي العريض سنة ٢٠١١م و٢٠١٣م، فالرجل يعد معرفة قديمة، كما أنه احتفظ ببعض العلاقات مع النهضة، وقد ظهر ذلك في تزكيته من قبل بعض نواب هذا الحزب لتقديمه في الانتخابات الرئاسية الماضية، لذلك لا يبدو أن للنهضة اعتراضاً على تكليفه بتشكيل الحكومة. وقد جاءت تصريحات بعض القيادات النهضوية مرحبة وبعضها مؤيداً لكن بشرط الاطلاع على برنامج الحكومة وأعضائها ليبدي موافقته من عدمها. وقد يكون الفخفاخ من بين أعضاء النخب السياسية التونسية الحالية الأكثر قبولاً من طرف النهضة، وذلك لارتباط الحزبين (النهضة والتكتل الذي ينتمي إليه الفخفاخ) وتشاركهما السلطة بعد الثورة، ولانتمائه لمعسكر الثورة والتقائهما في بعض الرؤى السياسية، رغم وجود بعض الاختلاف الأيديولوجي الذي لا يعيق التعاون والتقارب السياسي المرحلي.

إلا أن كل هذه الاعتبارات يمكن أن تكون قاعدة قبول أولي وليس نهائياً. ذلك أن الأمر لا يتعلق بشخصية رئيس الحكومة فقط، أو انتمائه وعلاقته سابقاً بالنهضة والتاريخ المشترك زمن حكم الترويكا، إنما أيضاً الطرح الذي تقدم به الرجل الآن، والتحالفات التي يود اعتمادها في تشكيل الحكومة، أو ما يطلق عليه بالحزام السياسي للحكومة. فحركة النهضة تطالب في النهاية بحكومة وحدة وطنية لا تستثني أي طرف، باعتبار أنها حكومة مسؤولة أمام البرلمان، وليس أمام الرئيس، كما أنها تستمد وجودها من ثقة البرلمان؛ وإن اقتضت الظروف أن يتم تعيين رئيس الحكومة من قبل رئيس الدولة.

فالنهضة ترى أن الحكومة يجب أن تعتمد على حزام حزبي عريض يشمل أكبر عدد من الكتل النيابية. وبما أن إلياس الفخفاخ دعا أربعة أحزاب فقط لتضمن له أغلبية برلمانية واستثنى منها حزب قلب تونس الذي له كتلة برلمانية تشمل ٣٨ نائباً، وهو الحزب الفائز الثاني في البرلمان، اتجهت حركة النهضة إلى اعتماد هذه النقطة كأحد أضلع تفاوضها على التشكيلة الحكومية، وقد تجد من يسندها في هذا الصدد.

وفي الوقت الذي تواصل فيه حركة النهضة تفاوضها حول تشكيل الحكومة، تستمر في الضغط بالمطالبة بحكومة وحدة وطنية مصغرة. وتقترح على البرلمان تنقيح قانون الانتخابات. في إشارة إلى إمكانية فشل تشكيل الحكومة والذهاب نحو انتخابات تشريعية مبكرة تحد من التشتت الذي تشهده التركيبة البرلمانية الحالية. وكان مجلس شورى حركة النهضة دعا في بيان له بتاريخ الأحد ٢٦ يناير ٢٠٢٠م مؤسسات الحزب للاستعداد لاحتمالية تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة[٢].

هكذا تخوض حركة النهضة مسار تشكيل الحكومة الجديدة، بعد أن بدى أنها فقدت السيطرة على المبادرة السياسية بفشل حكومة الحبيب الجملي، والتي مثلت هزيمة للإسلاميين في البرلمان، حيث تحالفت ضدها كل الكتل البرلمانية ولم تجد حركة النهضة من يقف إلى جانبها سوى «ائتلاف الكرامة». فما مدى حظوظ الإسلاميين في هذه المرحلة لاستقطاب أحزاب وكتل برلمانية لمواجهة التحالف المضاد في مرحلة المفاوضات الحالية؟

(٢) انظر موقع الشاهد الإخباري. بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠م. مقالة بعنوان: " "

الحزام الحزبي والأغلبية الرئاسية

عندما طلب الرئيس من الأحزاب قائمة مرشحيها لترؤس الحكومة، كان حزب "تحيا تونس" الوحيد الذي اقترح اسم إلياس الفخفاخ. ثم ثبت فيما بعد أن هذا قد يكون تم بالتنسيق مع حزب «التيار الديمقراطي». وفي النهاية اتجه المكلف بتشكيل الحكومة نحو الأحزاب التي ساندت ترشح قيس سعيد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية وعددها أربعة فقط، ولا نجد من بينها حزب «تحيا تونس» الذي لم يصرح حينها بدعمه لأحد المرشحين (قيس سعيد ونبيل القروي). وتمثلت تلك الأحزاب الأربعة في: النهضة، والتيار الديمقراطي، وائتلاف الكرامة، وحركة الشعب.
والسؤال هنا: ما الدور الذي يقوم به "تحيا تونس» حزب رئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد؟
كان يوسف الشاهد سابقاً ينتمي لحزب نداء تونس، ثم انشق عنه، ودخل في خلاف مع الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي واختار التحالف مع النهضة. ثم أسس حزبه، وترشح للرئاسة وكانت النتيجة متواضعة جداً. كما أن الانتخابات التشريعية لم تسعفه بالصورة المطلوبة. وساءت العلاقة بين الشاهد والنهضة التي كانت في يومٍ ما تفكر في أن يكون مرشحها للرئاسة. واليوم يبدو أن أحدهما أبعد ما يكون عن الآخر بعد أن أسهم حزب يوسف الشاهد في إسقاط حكومة النهضة في البرلمان، وها هو اليوم يسهم في تشكيل ما أطلق عليه بحكومة الرئيس.
ومما يذكر أن حركة الشعب (قومي) كانت أول حزب دعا لتشكيل «حكومة الرئيس"، وهي دعوة استهجنها بعض الأحزاب؛ لأنه لا يوجد شيء اسمه «حكومة الرئيس» في نظام برلماني. وكان الاتجاه السائد لدى الرأي العام أن هذا يدل على عدم موافقة حركة الشعب على الدخول في حكومة ائتلافية مع النهضة، فسعت إلى ترحيل الأمر إلى القصر الرئاسي باعتبار أنه يوجد لذلك مسوّغ دستوري، وأيضاً لتمتع الرئيس بقاعدة انتخابية واسعة، وهو موقف قريب مما ذهب إليه حزب التيار الديمقراطي وتحيا تونس. إذاً أصبحت «حكومة الرئيس» بديلاً لائتلاف حكومي مع النهضة. واليوم تبدو هذه الأحزاب الثلاثة في تنسيق فيما بينها للدفع بحكومة إلياس الفخفاخ والوقوف معها.
إلا أن المسار الذي أعلنه الرئيس المكلّف أدى إلى معارضة كتل برلمانية قد تنسق فيما بينها لمنعه من الحصول على ثقة البرلمان. وفي هذا السياق يتجه ائتلاف الكرامة، وقلب تونس، ومشروع تونس، والدستوري الحر. على الرغم من وجود تباينات جوهرية بينها، إلا أن جميعها يلتقي في مواجهة هذه الحكومة ومنهجية تشكيلها. فإذا ما اختارت حركة النهضة حجب الثقة في البرلمان عن إلياس الفخفاخ يكون مصير «حكومة الرئيس» السقوط أيضاً. ويبقى السؤال عن قدرة المكلف بتشكيل الحكومة على إدارة التفاوض وتوزيع الحقائب. فالنهضة تشترط أن يكون ذلك حسب التوازنات الحزبية في البرلمان.
وكان رئيس الحكومة المكلف قد صرّح مباشرة بعد تكليفه من قبل الرئيس أنه يستمد شرعيته من شرعية الرئيس، وهذا يضعه في تناقض بيّن. إذ إن البرلمان يمثل الجهة التي تمنح الثقة للحكومة ومن ثم تمر هذه الأخيرة للعمل. أما الرئيس في هذه الحالة فدوره اختيار «الرجل الكفؤ» الذي يتوقع أن يجمع حوله وأعضاء حكومته في البرلمان أغلبية مريحة. إلا أن ذلك قد يصطدم بقرار حركة النهضة الرافض من جهة لما يسمى بحكومة الرئيس، والداعي من جهة أخرى لحكومة وحدة وطنية موسعة تشمل جميع الكتل في البرلمان وخاصة قلب تونس باستثناء من «أقصى نفسه"، والمقصود بهذا الاستثناء الحزب الدستوري الحر الذي يرفض المشاركة في الحكومة.
ومهما يكن من أمر، فإن المفاوضات حول برنامج الحكومة تتواصل في ظل ترقب إمكانية انفتاح التشكيل الحكومي على أحزاب أخرى ممثلة في البرلمان، خصوصاً أن بعض التشكيلات الحزبية دُعي من قبل الفخفاخ للمساهمة في مناقشة مقترحاته المتعلقة بالبرنامج والتي أطلق عليها اسم «الوثيقة التعاقدية» إلا أنها رفضت أو انسحبت. ويجد رئيس الحكومة المكلف مقاومة من قبل ائتلاف الكرامة الذي يعد ضمن الأطراف التي ساندت قيس سعيد

في الانتخابات الرئاسية. وكان ائتلاف الكرامة الذي يقوده المحامي سيف الدين مخلوف يرفض المشاركة في حكومة تضم بين أعضائها حزبَي «قلب تونس» و«تحيا تونس». كما انسحبت كتلة الإصلاح الوطني من المشاورات التي يقودها الرئيس المكلّف[٣].

ففي حين يرى إلياس الفخفاخ أن الحزام الحزبي المذكور كافٍ ومتماسك باعتبار أنه ينتمي إلى الثورة، ومن ثم يلتقي في ذلك مع رئيس الجمهوري، وأن البلاد في حاجة إلى حكومة متجانسة وقوية، كما أنها في حاجة إلى معارضة قوية أيضاً، ترى النهضة أن المرحلة لا تتطلب مقاومة قوية بقدر ما تتطلب استقراراً حكومياً دائماً، وهذا يشترط بدوره مشاركة كل القوى السياسية الموجودة في البرلمان.

وكان الفخفاخ قد صرّح بأن حكومته ستنال ثقة ثلثي نواب البرلمان، وأن حزامها السياسي سيضم في النهاية ما لا يقل عن عشرة أحزاب. لكن المؤشرات لا تبدو أنها تؤكد ذلك.

خاتمة

إن التعثر الذي حدث إلى حد الآن بخصوص تشكيل الحكومة الجديدة ناتج عن تعدد القراءات لنتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ففي حين ترى الأحزاب أن النهضة تراجعت ومن ثم لم يعد بإمكانها الادعاء بقدرتها على تشكيل الحكومة والإمساك بالمبادرة السياسية، يرى الإسلاميون أنهم الحزب الأول، وأن الأحزاب الأخرى لم تصل البرلمان بشعبيتها بقدر ما استفادت من خلل في القانون الانتخابي الحالي. ومن هنا جاءت دعوتها لتغيير العتبة القانونية وترفيعها نحو ٥٪، وهو ما يخرج جزءاً مهماً من النواب الحاليين من تحت قبة البرلمان في حال أعيدت الانتخابات. فالكثير منهم يعود وصولهم إلى مجلس النواب لقانون "أكبر البقايا" الذي وضع مباشرة بعد ثورة ٢٠١١م لتأمين تمثيل لكل الأحزاب في المجلس التأسيسي.

يسود اليوم إحساس بانعدام الثقة بين كل الأحزاب سواء منها الممثلة في البرلمان أو التي خارجه. ويسود مناخ من المناكفات السياسية تسبب في سقوط حكومة الحزب الفائز (حكومة الحبيب الجملي)، وقد يتسبب في عسر ولادة حكومة إلياس الفخفاخ، وهذا يعود إلى التغير في المواقف والتحالفات بصورة سريعة وغير متوقعة. ولا يبدو أن الفخفاخ قادر على ترميم الثقة بين المكونات السياسية والاجتماعية. فهل تتجه الأحداث نحو أن يكون حزب إسلامي مشارك في السلطة (النهضة)، وحزب إسلامي آخر في المعارضة (ائتلاف الكرامة)؟ وفي حال إشراك قلب تونس في الحكومة بفضل إصرار النهضة يكون حزب القروي مرتهناً لها بعد أن تخلى عنه حلفاؤه يوم إسقاط حكومة الجملي؟ هكذا يكون المشهد السياسي والحزبي قابلاً لتقلبات مستقبلية كثيرة.

(٣) موقع ميديا بلوس التونسي، ٣٠ يناير ٢٠٢٠م. «كتلة الإصلاح الوطني تنسحب من تشكيل حكومة الرئيس».